

Distr.: General
2 March 2010
Arabic
Original: French

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين

المعقودة في المقر بنيويورك، يوم الأربعاء ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بينك (لاتفيا)

المحتويات

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief of the Official Records
Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع) (A/64/81)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك

النُهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي

بمقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(A/64/159، A/64/160، A/64/170، A/64/171،

A/64/175، A/64/181، A/64/186، A/64/187،

A/64/188، A/64/209، A/64/211، A/64/211/Corr.1،

A/64/213، A/64/213/Corr.1، A/64/214،

A/64/216، A/64/219، A/64/226، A/64/255،

A/64/256، A/64/265، A/64/272، A/64/273،

A/64/279، A/64/289، A/64/290، A/64/293،

(A/64/304، A/64/320، A/64/333)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير

المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

(تابع) (A/64/224، A/64/318، A/64/319،

A/64/319/Corr.1، A/64/328، A/64/334،

(A/64/357)

١ - السيد كيم بونغيون (جمهورية كوريا): قال إن

العولمة زادت من ضرورة التعاون الدولي، وخصوصا في مجال حقوق الإنسان. ومفهوم حقوق الإنسان اليوم يشمل جميع

جوانب حياة البشر، والانتهاكات التي تقع في بلد ما تصيب

غيره من البلدان أيضا. ولذلك لا يستطيع بلد بمفرده أن يحل

جميع المشاكل المتصلة بحقوق الإنسان والناجمة عن ظواهر

مثل الهجرة، والاتجار بالبشر، والإرهاب، وتغير المناخ،

وتهريب المخدرات، والأزمة الاقتصادية والمالية والغذائية،

والفقر المدقع. ومن المؤسف أن هناك منذ بعض الوقت،

بحجة حماية حقوق الإنسان، صداما مطردا بدلا من التعاون

بين الجماعات المتواجدة. ولذلك فإن الأنشطة في هذا المجال يجب أن تسترشد بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية والحوار والتعاون البنائين.

٢ - وتتمثل هذه المبادئ أساسا في الاستعراض الدوري

الشامل لمجلس حقوق الإنسان، الذي يتيح للبلدان موضوع

الاستعراض تعزيز تطبيق صكوك حقوق الإنسان على

الصعيد الوطني، والتعاون مع الآليات ذات الصلة. على أن

من الضروري جعل هذا الاستعراض أكثر فعالية ومصدقية

بجعله عالمي النطاق، والحرص على التنفيذ الدقيق لتوصياته.

ويضاف إلى ذلك أن آجال هذه الأداة محدودة إلى درجة

لا تساعد على معالجة الانتهاكات الجسيمة التي تقع في بعض

البلدان. ولذلك فإن جمهورية كوريا تدعم المكلفين بولايات

في إطار الإجراءات الخاصة، فهم الحماة الحقيقيون للمجتمع

الدولي في مجال حقوق الإنسان. وأداة الاستعراض الدوري

الشامل والإجراءات الخاصة متكاملان: ولذلك يجب دعم

الصلات بين هاتين الأداتين والهيئات المنشأة بصكوك دولية.

وسيجري بحث هذه المسائل في مناسبة الأعمال التحضيرية

لاستعراض أعمال وطريقة عمل مجلس حقوق الإنسان في

الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠، الذي سيجري تطبيقا لقرار الجمعية

العامة ٢٥١/٦٠. وستواصل الحكومة الكورية دعمها

لتوسيع عضوية مفوضية حقوق الإنسان واستقلاليتها، وتشيد

بفريق الاستجابة السريعة التابع لها، الذي يمكن أن ينتشر

بسرعة في حالة الأزمة.

٣ - إن جمهورية كوريا تهتم كثيرا بالحقوق المدنية

والسياسية، وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وباحترام الفئات الضعيفة. وجمهورية كوريا ملتزمة

بالاتفاقيات ذات الصلة التي تطبقها، على الصعيد الوطني،

بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، ولذلك فإنها متأهبة

للنظر في تقريرها الثالث إلى لجنة الحقوق الاقتصادية

المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، والخبير المستقل المعني بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع.

٦ - السيد كاراميتسوس - تزيراس (اليونان): قال موضحاً إن الغزو العسكري من جانب تركيا واحتلالها لشمال قبرص أديا إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ومن المؤسف أنه على الرغم من جميع قرارات الأمم المتحدة، لم يتسنّ التوصل حتى الآن إلى حل محدد لمسألة حقوق الإنسان في قبرص. وكان اتفاق فيينا الثالث، الموقع في عام ١٩٧٥، قد حدد إجراءات إنسانية لصالح سكان قبرص المحصورين، والمؤسف أنه فيما عدا بعض التقدم في مجال الحقوق الدينية، لم يحترم الطرف التركي هذا الصك إلا جزئياً. ومنذ الاحتلال، تعرض أكثر من ٥٠٠ دير وكنيسة أرثوذكسية يونانية للنهب أو الحرق أو تحويلها إلى مؤسسات علمانية، وجرى تهريب أشياء فنية ودينية مسروقة، والأسوأ من ذلك أن أشخاصاً عديدين اعتبروا في عداد المفقودين منذ ذلك الحين. وأيد المتكلم حقوق هؤلاء الأشخاص وأفراد أسرهم الذين يعيشون هذه الصدمة. وأعرب عن مساندته للجنة المعنية بالمفقودين في قبرص التي تدعمها قبرص مالياً، وعن أسفه لاستمرار تركيا في التنصل من التزامها بالتعاون في إطار التحقيق في مصير المفقودين، وإعلان موقفها من التدابير المتخذة لعلاج الوضع. وتجري منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ مفاوضات بين القادة اليونانيين والأتراك، بوساطة من الأمين العام للأمم المتحدة؛ والمأمول أن تفضي هذه المفاوضات إلى حل بين الطائفتين وفقاً لما يتصل بالموضوع من قرارات مجلس الأمن مبادئ الاتحاد الأوروبي.

٧ - السيدة رشيد (مراقبة عن فلسطين): قالت إن تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، الوارد في مذكرة الأمين

والاجتماعية والثقافية، التي ستجتمع في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. وتتعهد بمواصلة الوفاء بالتزاماتها الدولية، وبخاصة بما يخدم المرأة والمساواة، وتغتنب في هذا الشأن بإنشاء الكيان المختلط التابع للأمم المتحدة المعني بالقضايا الجنسانية. وأخيراً تؤكد من جديد التزامها بالتعاون مع المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان.

٤ - السيد أحمد (بنغلاديش): قال موضحاً إن بلده يرسّي مفهومه لحقوق الإنسان على مبادئ العالمية واللائقائية والحياد والموضوعية، وإن دستوره يتضمن مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبنغلاديش طرف في معظم الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وتعيد النظر في تشريعاتها باستمرار لتتواءم مع التزاماتها الدولية. وفي عام ٢٠٠٨ أنشأت لجنة وطنية لحقوق الإنسان تتكفل بالتحقيق في الانتهاكات؛ وهذه اللجنة، المستقلة مالياً، ستكون مخولة سلطة التحقيق في القضايا ومطالبة الدولة بالمساءلة. وقامت أيضاً، بمقتضى قانون الحق في المعلومات، بإنشاء لجنة للمعلومات تتولى تطبيق القانون والتحقيق في الشكاوى المتعلقة بالمعلومات. وتعكف بنغلاديش الآن على إعادة النظر في قانون الشرطة لمواءمته مع الصكوك الدولية، وتهتم كثيراً بحقوق الإنسان في تدريب ضباط الشرطة وحفظه السلام التابعين لها.

٥ - وشدد المتكلم على عدم تجزؤ حقوق الإنسان. وطالب بإعمال الحق في التنمية في إطار نهج يقوم على الحقوق، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، وبلاستفادة التامة من فريق الاستجابة السريعة التابع للمفوضية. ولا تزال بنغلاديش عازمة، رغم مشاكلها العديدة، على العمل بما يخدم حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في العالم. وهي في هذا الكفاح تعترف بأهمية المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وتعلن أنها ستستقبل، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الزيارة المشتركة للخبير

(A/HRC/12/48) إلى أن الحملة العسكرية الإسرائيلية كانت مخططة في جميع مراحلها: فهي هجوم غير متناسب ومنهجي بشكل متعمد يهدف إلى معاقبة السكان المدنيين الفلسطينيين وإذلالهم وترويعهم، والحد بقدر كبير من قدرة اقتصادهم على توفير ما يسدّ الرمق، وفرض شعور متزايد بالتبعية والضعف. ولا مفر من أن تضع إسرائيل حدا لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي وأن يحال الجناة إلى العدالة. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية واضحة في هذا الشأن.

٩ - السيد المزروعى (الإمارات العربية المتحدة): قال إن دستور بلده وتشريعاته يكفلان المساواة والعدالة الاجتماعية والحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين، بما في ذلك حرية التعبير، وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات، وحظر التعذيب والاحتجاز التعسفي. وبلده طرف في ١٥ صكا دوليا لحقوق الإنسان، وصدّق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي اعتمد في عام ٢٠٠٤. وهو على وشك توقيع اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وبروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ويفكر في توقيع البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل.

١٠ - وقد سنّت الإمارات العربية المتحدة قوانين وأنشأت آليات وطنية من أجل تطبيق أحكام الصكوك الدولية في القانون الداخلي، ومنها اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي يزيد من أهميتها أن البلد يستقبل أكثر من ٣ ملايين عامل مهاجر من أبناء بلدان عديدة ينتمون إلى شتى الثقافات. وقد اتخذت الحكومة التدابير المطلوبة لحماية حقوق العمال المؤقتين، وبالذات فيما يتعلق بضمان الحماية من حيث الأجر، وتوفير التأمين الطبي، والحق في التنقل، وتسوية خلافات العمل، وتوفير الحماية القانونية، وظروف

العام (A/64/328)، يرسم صورة أمينة للحالة السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تُزدرى فيها حقوق شعب كامل. ولذلك يتعين في هذه الحالة معاودة تأكيد انطباق القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ومن هنا فإن الشعب الفلسطيني، الذي يعيش تحت الاحتلال محروما من الجنسية، لا ينبغي أن يُحرّم من الحقوق المعترف بها لجميع الشعوب. إن حقوق الشعب الفلسطيني، الذي يرزح تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ ٤٢ عاما، تتعرض للانتهاك المنتظم من جراء السياسات غير القانونية للسلطة القائمة بالاحتلال، وتتسبب هذه الانتهاكات في مأساة إنسانية من جوانبها تفكيك النسيج الاجتماعي، وتدمير الأسر والمجتمع، والتجزئة الإقليمية. وهذه الأفعال التي تجسّد إنكار حق الشعب في تقرير المصير هي من جرائم الحرب، وتنجم عن احتلال عسكري غير قانوني يقيم نظاما للقمع والاستيطان والفصل العنصري، ويبرر قتل المدنيين، ومنهم النساء والأطفال، والاستخدام المفرط للقوة، والاعتقال التعسفي وتشريد ومطاردة آلاف المدنيين وتدمير بيوتهم وممتلكاتهم.

٨ - وإزاء هذه الأفعال تسعى السلطة القائمة بالاحتلال إلى تحريف الحقيقة، وتزدرى قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. وإذا كانت إسرائيل لا تعتبر أبدا مسؤولة عن أفعالها، فإنها ستستمر في تصرفاتها دون عقاب، وهو ما أظهرته في عدوانها على غزة في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الذي أسفر عن مقتل زهاء ١٤٠٠ وإصابة حوالي ٥٥٠٠ من المدنيين. واليوم تمضي إسرائيل في عرقلة إعادة بناء المساكن والهياكل الأساسية في غزة، وتعمل على استدامة ظروف الفاقة التي يعيش فيها السكان. وفي هذا الصدد خلص تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة عن حالة حقوق الإنسان في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى ("تقرير غولدستون")

العسكري عن النيابة العامة، وجعلها مستقلة عن السلطة السياسية.

١٣ - وعلاوة على ذلك فإن الحكومة اتخذت التدابير اللازمة لتحقيق أولويات معينة، ومنها وضع إطار قانوني ومؤسسي في مجال حقوق الإنسان، والقضاء على التعذيب، والحصول على محاكمة عادلة، وحرية التعبير، وذلك بتحديث النظام القضائي بروح من القيم الأوروبية، تحقيقا لشفافيته وفعاليته، وتحسين صورته أخيرا في المجتمع. وقد تعاونت الحكومة مع المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الذي زار البلد في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وتقوم السلطات المختصة الآن بدراسة التوصيات التي قدمها في هذا الشأن. وتندرج هذه الدراسة في إطار تعاون البلد مع هيئات الأمم المتحدة ومع الاتحاد الأوروبي، ولا سيما في وضع الخطة الوطنية لمنع التعذيب. ومن الأهداف الأساسية للحكومة الجديدة بحث الظروف التي أدت إلى أعمال العنف بعد انتخابات ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ولهذا الغرض شكلت لجنة تحقيق تتألف من ممثلي المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

١٤ - السيد هاتاراي (نيبال): شدد على الدور الأساسي للأمم المتحدة في وضع معايير وآليات لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما إعلان وبرنامج عمل فيينا. وقال إن وفده، إذ يدعم عمل مجلس حقوق الإنسان ومفوضية حقوق الإنسان وشتى الهيئات المنشأة بمعاهدات والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، يرى وجوب عملهم بشكل متسق، مع إثبات قدر أكبر من الموضوعية والحياد. وعلى المجتمع الدولي أن يرسم لنفسه أهدافا محددة فيما يتعلق بتطبيق الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ويتعين أيضا زيادة فعالية عملية الاستعراض الدوري الشامل. وأخيرا يجب على اللجنة الثالثة أن تقتصر على المسائل المواضيعية في مجال حقوق الإنسان، وأن تتجنب معاودة النظر في مسائل معينة

للعمل والسكن اللائق، وإمكانية اللجوء إلى السلطات المختصة. واعتمدت الحكومة أيضا تدابير لصالح خدم المنازل - وأغلبهم من النساء - لتنظيم ساعات العمل والإجازات، وتسوية المنازعات، والحق في خدمات الرعاية الصحية، وسنت قانونا ينظم العلاقات بين خدم المنازل ومستخدميه. وهذا القانون، وهو الأول في المنطقة، سيكون موافقا للمعايير الدولية، وبخاصة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد أنشأت الحكومة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهي من منظمات المجتمع المدني، وتقوم بالتوعية وتقديم العون، من أجل العمل تحديدا على تحسين حالة المحتجزين والمعوقين. وأنشأت في أقسام الشرطة دوائر لحماية حقوق الإنسان، وتحمي ضحايا العنف العائلي والاتجار، من خلال المؤسسات الخيرية. وأخيرا تشجع الحكومة احترام مبادئ حقوق الإنسان في إطار التدريب.

١١ - وأشاد المتكلم باعتماد مجلس حقوق الإنسان لتقرير غولدستون (A/HRC/12/48)، الذي يندد بالانتهاكات التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين في غزة. وحث المجتمع الدولي على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، ومحاكمة المتهمين بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وانتهاك الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

١٢ - السيد كويبا (جمهورية مولدوفا): قال إن تحقيق سيادة القانون من المطامح الكبرى لجمهورية الائتلاف من أجل التكامل الأوروبي، التي تشكلت في أعقاب الانتخابات التشريعية التي جرت في تموز/يوليه ٢٠٠٩. ويقوم البرنامج الحكومي الجديد على ثلاث دعائم كبرى هي الحرية والديمقراطية والازدهار، وينص على إجراء إصلاحات سياسية وتشريعية. ولما كان استقلال القضاء عنصرا أساسيا في سيادة القانون والديمقراطية، فقد نصت الحكومة في هذا المضمار على سلسلة من الإصلاحات التي ترمي إلى إعادة تشكيل النظام القضائي، والقضاء على الفساد، ونزع الطابع

والتدابير الرامية إلى تعزيز وجود المفوضية في نيويورك. وتذكر علاوة على ذلك بالأهمية الحاسمة للحوار مع منظمات المجتمع المدني لحماية حقوق الإنسان.

١٧ - ويدين وفد الأرجنتين جميع الأفعال التي تعوق عمل المدافعين عن حقوق الإنسان، ويحث الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها لحماية حياتهم وسلامتهم الشخصية وحريتهم في التعبير والتنفيذ، وعلى نشر وتطبيق الصكوك الدولية ذات الصلة، ولا سيما الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً. وفي هذا الصدد يرى وفد الأرجنتين أن من دواعي القلق التزوع إلى استخدام مفهوم الإرهاب بشكل غامض ومفرط لاضطهاد جماعات الدفاع عن حقوق الإنسان. وتعارض الأرجنتين، إضافة إلى ذلك، على جميع أشكال التمييز، ولا سيما ما يكون منها على أساس الهوية، أو الميل أو السلوك الجنسيين، أو المعتقد، وترى أن حرية التعبير عنصر أساسي في أي مجتمع ديمقراطي، وأن تقييدها لا يمكن أن يبرر إلا بحماية مصالح المجتمع أو الحقوق الفردية التي لا يمكن الالتفاف حولها. وذكر المتكلم بأن بلده طرف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، وأشار إلى الطابع الشامل لمشكلة الإعاقة، قائلاً إنه قد أنشئت في الأرجنتين لجنة استشارية وطنية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٨ - السيد بيريس (بيرو): قال إن وفده يهتم كثيراً بمسائل الهجرة. وعلى الدول أن تكفل تمتع المهاجرين بالحقوق الأساسية وحمايتهم، وأن تقضي على مظاهر وأعمال العنصرية والتمييز العنصري والكرهية التي يتعرضون لها، وفاء منها بالتزاماتها بموجب مختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وبالمثل فإن المساهمات الإيجابية للمهاجرين يجب أن تُبرز. وفي هذا السياق يتعين على الدول أيضاً الحرص على تطبيق الصكوك الدولية التي هي طرف فيها، وأيضاً تطبيق

بشكل متكرر، وأن تتفادى أي تدخل مع أعمال مجلس حقوق الإنسان.

١٥ - وقال المتكلم إن حالة حقوق الإنسان قد تحسنت طوال عملية السلام في نيبال. وسيتضمن الدستور الجديد أحكاماً معززة في مجال حماية الحقوق الأساسية، وتكرر حكومة نيبال التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وبخاصة فيما يتصل باستقلال النظام القضائي ومكافحة التمييز. إن حكومة نيبال، تصميمها منها على وضع حد لمناخ الإفلات من العقاب الذي ساد البلد في أثناء النزاع الداخلي، تعزم تشكيل لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة تساعد على استعادة الوفاق والسلام. وتشكر نيبال مفوضية حقوق الإنسان على العمل الذي تقوم به في أرضها، وعلى الدعم الذي توفره للجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وستكون المساعدة التقنية المطردة من جانب المجتمع الدولي ضرورية لتعزيز القدرات الوطنية في مجال حماية حقوق الإنسان. وأكد المتكلم أن حكومة نيبال تفي بالتزاماتها على الصعيد الدولي، وتقدم بانتظام التقارير المطلوبة منها. وتعاون نيبال بشكل كامل مع المكلفين بولايات المعنيين، واستقبلت مؤخراً المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية في الزيارة التي قام بها بدعوة من الحكومة.

١٦ - السيد ليميريس (الأرجنتين): قال إن الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان لها قيمة دستورية في الأرجنتين منذ عام ١٩٩٤. وفي هذا الصدد ستقدم الأرجنتين وفرنسا مرة أخرى مشروع قرار عن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي يتوقف بدء نفاذها على تصديق أربع دول أخرى عليها، وتأمل أن يُعتمد مرة أخرى بتوافق الآراء. وتشيد الأرجنتين بمساهمة المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب، وتؤيد تعزيزها وعالمية اختصاصها. وتؤيد الأرجنتين أيضاً خطة عمل مفوضية حقوق الإنسان

والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. وتطرقت المناقشات على نطاق واسع إلى الشراكات بين العناصر الفاعلة العامة والخاصة، ودعا الإعلان المنبثق عنها الجمعية العامة بوجه خاص إلى اعتماد خطة عمل عالمية لمكافحة الاتجار بالبشر.

٢١ - وقد اتخذت البحرين من جانبها تدابير تشريعية لهذا الغرض، ولا سيما القانون رقم ١ لعام ٢٠٠٨، استنادا إلى الصكوك الدولية ذات الصلة، وبوجه خاص البروتوكولان الإضافيان لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهما بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وبروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه. وقد أنشئت لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص من أجل محاربة المتجرين وحماية ضحايا هذه الظاهرة، ولا سيما النساء، أيا كانت جنسيتهم الأصلية. وتجتهد حكومة البحرين في تلبية احتياجات البلد من الأيدي العاملة، وتراعي في الوقت ذاته مصالح الشركات ومصالح العمال الأجانب. ويحصل هؤلاء العمال على معلومات بعدة لغات تتعلق بحقوقهم، فضلا عن خط هاتفي مجاني للإبلاغ عن أي تجاوز. ويمكنهم علاوة على ذلك التقدم بشكوى عند تعرضهم للاتجار بهم، وأخيرا ألغي نظام الكفالة. وتولي البحرين اهتماما فائقا لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهي طرف في العديد من الصكوك الإقليمية والدولية، وخصوصا الاتفاقية المتعلقة بالرق، والبروتوكول المعدل لها، والاتفاقية التكميلية لإلغاء الرق وتجارة الرقيق والنظم والعادات المشابهة للرق، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٢٢ - السيد كوهونا (سري لانكا): قال إن بلده ما زال عازما على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والدفاع عن حقوق الإنسان، رغم الصعوبات الناشئة عن مختلف الأزمات العالمية الراهنة والحركات الإرهابية. ويتعين بذل جهود

تشريعاتها الداخلية فيما يتعلق بظروف العمل والحريات النقابية. وبالإضافة إلى ذلك يجب على الدول، بدلا من تشديد سياساتها في مجال الهجرة، مما يمكن أن يخدم أشكال الهجرة غير الشرعية، وضع سياسات للتقنين والاستيعاب، وإيجاد بدائل لاحتجاز المهاجرين السريين. وأخيرا يجب إيجاد وتشغيل آليات تسهل تحويل الأموال، بخفض التكاليف وتحسين الشفافية والأمان، فهذه التحويلات الخاصة لا تشكل بأي حال من الأحوال مساعدة رسمية للتنمية.

١٩ - وترى بيرو وجوب تعزيز التنسيق والتعاون على الصعيد الدولي وإشراك جميع العناصر الفاعلة، وفقا لمبدأ تقاسم المسؤولية الوارد في إعلان ليما الذي اعتمد في خامس مؤتمر قمة للاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٨. وعلى الصعيد الإقليمي تشترك بيرو في العملية الرامية إلى إيجاد مجالات مشتركة تيسر تنقل الأشخاص وبناء مواطنة أمريكا الجنوبية، وفقا لإعلان كيتو الذي اعتمدته اتحاد أمم أمريكا الجنوبية في عام ٢٠٠٩. وعلى الصعيد الوطني اتخذت بيرو عدة تدابير لصالح المهاجرين، ولا سيما في مجال منع وقمع الاتجار بالأشخاص. ويتولى الفريق العامل المشترك بين القطاعات المعني بالهجرة تنسيق جهود المؤسسات الوطنية المكلفة بسياسة البلد في مجال الهجرة وبرعاية المهاجرين.

٢٠ - السيد علام (البحرين): قال إن من الجوانب المهمة للاتجار بالبشر الجانب المتعلق بالاتجار بالمهاجرين، الذين تضطروهم الأزمة الاقتصادية العالمية إلى البحث عن أحسن أوضاع خارج بلدان منشئهم. ويمكن للمجتمع المدني والقطاع الخاص أداء دور مهم في مكافحة هذا الاتجار، وخصوصا في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وقال المتكلم إن مؤتمرا عن الاتجار بالبشر عقد في المنامة في الفترة من ١ إلى ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، وحضره ممثلون حكوميون، وممثلون لهيئات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية،

يكذب الاتهامات المؤسفة الصادرة عن السويد باسم الاتحاد الأوروبي، التي تصطبغ بدعاية جماعة نمور تاميل إيلاام للتحرير.

٢٤ - السيد فينيي (سويسرا): أشار إلى التناقض القائم بين اعتماد المجتمع الدولي للوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر المتعلق بالعنصرية، التي تؤكد أهمية حرية التعبير في مكافحة العنصرية، وما يجري كل يوم في بلدان عديدة من انتهاك هذه الحرية بشتى الوسائل وعلى مختلف المستويات. وكثيرا ما يتزايد التذرع بالنسبوية الثقافية لتبرير الاعتداء على الحريات الأساسية. إن الأسرة والأخلاق والأمن والمصلحة العليا هي كذلك عوامل لتقييد حقوق المرأة، والمثليين، والأقليات الإثنية، والمدافعين عن حقوق الإنسان. ولما كانت الدول الأعضاء قد انضمت إلى ميثاق الأمم المتحدة، فإنه يجب عليها احترام الحريات الأساسية التي يكرسها. ويجب أيضا على السلطة القضائية أن تكون عادلة وفعالة. والمحكمة هي التي تختص بالمحاكمة، والدولة وحدها هي التي توقع العقوبات، وإلا انتهكت حقوق الإنسان، ولا سيما في الحالات الحرجة من حيث احترام الحقوق الأساسية التي يضاف إليها الإعدام بإجراءات موجزة وخارج نطاق القضاء والإعدام التعسفي. وأعرب المتكلم عن أسفه لاستخدام هذه العقوبات في الحد من حرية التعبير. واحتتم كلمته بدعوة الدول الأعضاء إلى المؤتمر الرابع المعني بإلغاء عقوبة الإعدام.

٢٥ - السيد باك توك هون (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): قال إن حقوق الإنسان مكفولة في بلده واقعا وقانونا. وعلاوة على ذلك فإن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تفي بالتزاماتها الدولية، وهو ما يؤكد اشتراكها في الدورة الخمسين للجنة حقوق الطفل، أو تقديم تقريرها في إطار الاستعراض الدوري الشامل. إن احترام حقوق الإنسان واحترام السيادة الوطنية مرتبطان بشكل وثيق. ومن هنا فإن هذه الحقوق تُنتهك في البلدان التي تُنتهك فيها سيادتها

متسقة وموحدة على الصعيد الدولي لسد الفجوة بين معايير حقوق الإنسان وتطبيقها. إن حكومة سري لانكا تتعاون بنشاط مع مفوضية حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة لتعزيز قدراتها الوطنية وآلياتها لحماية حقوق الإنسان. وقد حظيت سري لانكا بوجه خاص في هذا العام بزيارة ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وتنتظر زيارة الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح. وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، قدمت سري لانكا تقريرها في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، وفقا لرغبتها في التواصل بكل شفافية مع الكيانات الدولية المختصة. وتأمل سري لانكا أن يتم تعويض تأخر الهيئات المنشأة بمعاهدات في النظر في تقارير البلدان، وأن يجري تبسيط التزامات الدول في مجال وضع التقارير.

٢٣ - وسري لانكا طرف في الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، بما فيها اتفاقيات جنيف الأربع، ولديها نظام كامل لحماية حقوق الإنسان. ويستند هذا النظام بصفة خاصة إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وفروعها الإقليمية، وأيضا إلى وزارة حقوق الإنسان. وقد نظمت سري لانكا، بمساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية، تدريبا في مجال حقوق الإنسان لقواتها المسلحة وقوات الشرطة. ويكمل هذا الجهاز القائم نظام قضائي مستقل وعادل سيتواصل تحسينه في إطار خطة العمل الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وبعد ٢٧ عاما من أعمال العنف بأيدي الجماعة الإرهابية المسماة نمور تاميل إيلاام للتحرير، يمكن اليوم لحكومة سري لانكا التفرغ لمسألة المشردين وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، بمعاونة مفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأغذية العالمي، وغيرهما من هيئات الأمم المتحدة ومن منظمات المجتمع المدني. والتقدم المحرز في هذه المجالات

مكافحة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، موضحاً أن هذه مكافحة يجب ألا تصطبغ بالتمييز، بل أن تجري من خلال التعاون والحوار.

٢٧ - السيدة مبالا إينغا (الكاميرون): في مناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والذكرى السنوية العشرين لاتفاقية حقوق الطفل، عرضت حصيلة مقتضبة لعمل المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان: فإذا كان هناك ما يدعو إلى الاغتياب باعتماد صكوك جديدة وانضمام الدول الأعضاء إليها، فإنه لا مفر من الاعتراف بأن هدف إيجاد عالم يعيش فيه الرجل والمرأة والطفل بكرامة، في مأمن من الجوع أو العنف أو التمييز، مع التمتع بجميع نعم المسكن والصحة والتعليم والفرص المتكافئة، هو هدف بعيد عن التحقق. وفي سياق الأزمة الراهنة وتغير المناخ، يتعين بصفة خاصة التركيز على تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحق في التنمية، وهي الحقوق التي بدونها لا تزدهر الحقوق المدنية والسياسية.

٢٨ - إن الكاميرون، إذ ترى أن الانتفاع الفعلي بحقوق الإنسان هو ركيزة أساسية لثقافة السلام الحقيقية، تحرص على تدريس حقوق الإنسان في جميع مدارس البلد الابتدائية والثانوية، وترحب بأن المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا موجود في ياوندي، وهو المركز الذي زاد اشتهاره وتحسّن عمله بفضل الأموال والموارد البشرية الإضافية المقدمة بناء على طلب الجمعية العامة (انظر القرار ١٧٣/٦٣). وقالت المتكلمة إن التزام دول المنطقة دون الإقليمية بخدمة حقوق الإنسان يتضح فيما تم في أيار/مايو ٢٠٠٩ من اعتماد مدونة قواعد السلوك لقوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا، وما جرى في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا من تعيين مفوض لحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة والتنمية البشرية والاجتماعية.

الوطنية، وهو ما يحدث في أفغانستان والعراق والأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تخوض فيها الولايات المتحدة "حربها ضد الإرهاب". وعلاوة على ذلك يجب رفع العقوبات التي تعوق الحوار والتعاون. وما زلنا نجد في المحافل الدولية تصرفات تعود إلى الحرب الباردة. وقد آن أوان الكف عن إلقاء اللوم على البلدان النامية واتخاذ قرارات تستهدفها هي بالذات. ويرى المتكلم في هذه الممارسات مظاهر التسييس والانتقائية والتمييز، مع أن آلية الاستعراض الدوري الشامل ومجلس حقوق الإنسان مبنيان على مبادئ المساواة والحياد والعالمية. وأخيراً يتعين على البلدان التي انتهكت حقوق الإنسان في الماضي أن تعالج ذلك بالاعتذار أو التعويض. وأشار المتكلم إلى أن اليابان ترفض ذلك، على الرغم من الفظائع التي ارتكبتها في فترة الاحتلال العسكري لكوريا، بل إنها ذهبت إلى حد إعادة كتابة التاريخ.

٢٦ - السيد شاهنواز حسين (الهند): أشار إلى التنوع الثقافي لبلده، وذكر بأن سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان هي قيم تذود عنها الهند بثبات. والواقع أن الدستور يكفل المساواة والحريات الأساسية، ولا سيما حرية التعبير وتكوين الجمعيات والحرية الدينية. ويرتكز المشرعون الهنود على المبادئ الحاكمة لسياسة الدولة، التي تشجع فيما تشجع القضاء على عدم المساواة وتعزز التكافؤ. وقد عمدت الهند، من أجل حصر وبحث انتهاكات الحقوق الأساسية، إلى إنشاء لجنة وطنية للمرأة، فضلاً عن لجان مستقلة لحقوق الإنسان على مستوى البلد والمقاطعات. وحقوق الإنسان في الهند لا يكفلها الدستور وحده، بل يعززها أيضاً استقلال النظام القضائي وحرية الصحافة ومشاركة المجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك سنت الهند قانوناً بشأن الحق في المعلومات لضمان الشفافية على المستوى الحكومي، وطبقت نظاماً يتيح لأضعف الفئات في المجتمع، كالمحتجزين أو الأطفال، اللجوء إلى العدالة. ودعا المتكلم المجتمع الدولي إلى المضي في

الأساسية التي اعتمدت تحت رعاية الأمم المتحدة في هذا الميدان، ومن ذلك مثلاً إصدار قانون شامل في آذار/مارس ٢٠٠٩ لمكافحة جميع أشكال التمييز. إن البلد، الذي قدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ تقريره الأول في إطار الاستعراض الدوري الشامل، كثّف من مداولاته مع الهيئات المنشأة بمعاهدات ومن تعاونه مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

٣٢ - ومن المؤسف أن الوفد الصربي يرى لزاماً عليه، مرة أخرى، أن يلفت انتباه اللجنة الثالثة إلى الحالة المقلقة لحقوق الإنسان في مقاطعة كوسوفو - ميتوهيا الصربية، وبخاصة بالنسبة إلى الأقليات غير الألبانية التي تُمتنن حقوقها المدنية والسياسية البسيطة، وأيضاً حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن إعلان الاستقلال من جانب واحد الصادر في شباط/فبراير ٢٠٠٨ عن المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي قد خلق فراغاً قانونياً: فلم تعد هناك سيادة للقانون، والإفلات من العقاب منتشر، وخصوصاً فيما يتعلق بالجرائم المدفوعة بالكرهية الإثنية. وعلى الرغم من الإعلانات الشكلية تماماً لسلطات بريشتينا بشأن احترام حقوق الإنسان في المقاطعة، فإن هناك جواً من الرعب وانعدام الأمن يحول دون عودة أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ نازح غير ألباني. وحرصاً على الموضوعية، استشهد المتكلم بعدة مصادر خارجية، ومنها مجلس حقوق الإنسان، وممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، وحتى بهيئة تؤيد استقلال كوسوفو، وهي المعهد الدولي لدراسات الشرق الأوسط والبلقان، وأشار إلى القيود الشديدة المفروضة على حرية الأقليات في التنقل، وكذلك عدم حصولها على الخدمات الأساسية العامة، والإنكار الفادح لحقوقها في الملكية، على الرغم من جهود بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو، الرامية إلى مساعدة الملاك في العثور على ممتلكاتهم. وأضاف أن التراث الثقافي الصربي للمقاطعة

٢٩ - السيد ولد غادي (موريتانيا): قال إن دستور موريتانيا يكفل المساواة بين المواطنين دون أي تمييز، وكذلك الحريات الفردية وحرية الصحافة وحرية تكوين الجمعيات، وإن جميع المؤسسات تمارس حقوقها دون قيود، فالبلد يعيش عصر الحرية غير المسبوق. وموريتانيا طرف في الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان (وبخاصة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)، وكذلك في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وقد اعتمد البرلمان بالإجماع قانوناً يجرّم ممارسة الرق، وجرى تعديل القانون الجنائي. وأصبح للبلد محكمة عليا ولجنة معنية بالسهر على احترام حقوق الإنسان.

٣٠ - وذكر المتكلم بأن موريتانيا اجتازت منعطفاً حاسماً في تاريخها السياسي باختيارها للديمقراطية، وهو ما يتضح في الانتخابات الرئاسية الأخيرة. وقال إن الحكومة الموريتانية تنفذ برامج طموحة لمكافحة الفقر والجهل، وضمان حصول الجميع على الرعاية الصحية والتعليم، وكذلك كفالة الحريات العامة. والاهتمام مستمر أيضاً بحالة الموريتانيين الذين لجؤوا إلى السنغال ومالي في أعقاب أحداث عام ١٩٨٩ المؤلمة، فقد أنشئت وكالة وطنية للإشراف على عودتهم الطوعية وتسهيل إدماجهم، بما في ذلك عودتهم إلى وظائفهم في الإدارة بالنسبة إلى الموظفين السابقين.

٣١ - السيد ستار سيفتش (صربيا): أشار إلى التقدم الكبير الذي أحرزته صربيا في الأعوام العشرة الأخيرة في سبيل مراعاة أكثر المعايير تشدداً في مجال حقوق الإنسان، وقال إنها تعكف الآن بنشاط على تضمين تشريعاتها الوطنية الصكوك

المتعلقة بالهوية ذريعة لاضطهاد الأقليات. ومن هنا فإن احترام وصون حرية التعبير والعبادة، وكذلك حق الأقليات والنساء والأطفال والمهاجرين في الصحة والتعليم، يجب أن يستقطبا اهتمام المجتمع الدولي.

٣٥ - إن السنغال، التي وقعت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تخصص أكثر من ٤٢ في المائة من ميزانيتها للتعليم و ١٠ في المائة للصحة، وتتبع سياسات معززة تخدم النساء والشباب.

٣٦ - إن المعركة الدولية من أجل تعزيز حقوق الإنسان يجب أن تجري أيضا عبر التعليم والمنع والتعاون. ومع الإدانة الصريحة لجميع انتهاكات حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب بعزم، لا بد من تفضيل الحوار والتشاور على التصادم، وتجنب جعل القدوة متمثلة في ثقافة أو مجتمع، فذلك يقسم العالم إلى كتل لن تتسم العلاقات بينها إلا بالشقاق. إن السنغال تحيي المقررين الخاصين لما يتسم به عملهم من جودة ملحوظة، وتدعوهم إلى استمرار التمسك بنص وروح الولايات المنوطة بهم.

٣٧ - السيدة بيكو (موناكو): أكدت بيقين تصميم وفدها، المشارك في تقديم مشروع قرار في هذا الموضوع، على الدفاع عن الحق في الغذاء وفي الأمن الغذائي. وأعربت عن أسفها لما حدث في العامين الماضيين لعدد الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية، إذ بدلا من أن ينخفض وفقا للالتزام المعلن في عام ٢٠٠٠ بخفضه إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، فإنه زاد بمقدار ٢٠٠ مليون ليصل إلى المستوى القياسي البالغ بليون شخص، ودعت إلى بذل جهود أكثر لصالح الزراعة، من أجل زيادة الإنتاج في ظروف قابلة للاستمرار على المدى البعيد، ومراعاة الواقع المحلي، والاستعانة بالبذور التقليدية. إن صغار المنتجين، وأغلبهم من

معرض للخطر، ليس فقط بسبب تدمير المتطرفين الألبان لأكثر من ١٥٠ كنيسة وديرا، ولكن أيضا لأن هناك كتيبات تاريخية رجعية نشرتها بريشتينا تنسب إلى المجتمع الألباني عناصر من التراث الصربي تعود إلى القرون الوسطى، وطلب إلى المجتمع الدولي إدانة هذا النوع من التطهير الثقافي والتصدي له.

٣٣ - ولما كانت جمهورية صربيا غير قادرة على تقديم تقرير مباشر عن تطبيق الصكوك التي هي طرف فيها في كوسوفو، فإنها طلبت إلى الهيئات المعنية المنشأة بمعاهدات الحصول على معلومات ذات صلة من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وهو ما حدث بالفعل. وترى صربيا أن ذلك يعكس المبدأ القائل إن بعثات الأمم المتحدة المكلفة بولايات معقدة، مثل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، لا تتحمل فقط إزاء احترام معاهدات حقوق الإنسان التزامات كاشفة، بل تتحمل أيضا مسؤوليات محددة في مجال التنفيذ. وذكر المتكلم بأن الأمين العام كان قد أثني، في تقريره الأخير عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2009/497)، على "النهج البرغماتي" الذي تتبعه صربيا، وقال إن الخلافات حول وضع كوسوفو يجب ألا تمنع جميع العناصر الفاعلة المعنية من العمل معا لتحسين حالة حقوق الإنسان لجميع سكان المقاطعة.

٣٤ - السيد بادجي (السنغال): ذكر بأنه لا يمكن لأي عملية إنمائية أن تزدهر دون إعمال للحقوق الأساسية وضمان تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، وقال إنه بدون القضاء على جميع أشكال التمييز القائمة على الدين أو الانتماء العرقي والإثني أو الآراء السياسية والمعتقدات - وهي أشكال تغذي الانحرافات المتطرفة - فإنه يستحيل تسوية النزاعات والتغلب على تخلف التنمية. إن الأزمات الاقتصادية والمالية والغذائية تؤثر في أضعف الفئات بالذات، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، عندما تتخذ الانعكاسات

وعجّلت بتدهور آليات متابعة الالتزام بالمساءلة. وأخيرا تنهم جمهورية إيران الإسلامية الولايات المتحدة بالمساندة المطلقة للمعاملة اللاإنسانية التي يلقاها الشعب الفلسطيني من النظام الصهيوني في ازدياد لحقوق الإنسان، وتأسف في هذا الصدد لرفضها لتقرير غولدستون في الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس حقوق الإنسان.

٣٩ - السيدة نياموديزا (زمبابوي): ذكرت بحرصها على تعزيز حقوق الإنسان وعلى عدم قابليتها للتجزؤ، وأعربت عن أسفها لعدم إمكان اكتساب الجميع للحق في الحياة في نظام اجتماعي واقتصادي دولي يكفل حماية الحقوق والحريات. وقالت إن بلدانا نامية عديدة سقطت ضحية لإجحاف التجارة الدولية، وإن الأزمة الاقتصادية والمالية زادت من تآكل حقوق الإنسان في البلدان التي تعاني الفقر وانعدام الأمن الغذائي وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولا تتمثل نجاة البشرية إلا في نظام دولي يقوم على العدل الاجتماعي والاقتصادي. وتحت زمبابوي البلدان المتقدمة على الوفاء بالتزاماتها المالية، حتى يتسنى لشعوب الجنوب ممارسة حقها في الغذاء والتعليم والتنمية، وهذا شرط لا بد منه لإعمال الحقوق المدنية والسياسية. وتأسف زمبابوي للمناورات وحملات الترويع الإمبريالية من جانب بعض البلدان التي تدّعي أنها بذلك تحمي سيادة القانون والديمقراطية والحوكمة الرشيدة. إن زمبابوي، التي تندد بانتقائية الاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا في مجال حقوق الإنسان، والتي توقن أن تسييس حقوق الإنسان لن يساعد على إعمال جميع الشعوب لها بشكل كامل، ترى أن الحوار هو الذي يساعد على حل المشاكل. وإذ تؤكد زمبابوي أن البلدان التي تتهمها بانتهاك حقوق الإنسان إنما تسعى إلى إسقاط النظام القائم، فإنها تشير إلى أن هذه البلدان لم تقدم الدليل على مزاعمها. ولما كان النظام القضائي في زمبابوي مستقلا، فإنها لا تستطيع التدخل في قضية بينيت، وتشير أيضا إلى

الريفات، يتأثرون بوجه خاص بتغير المناخ، وتقلب الأسعار، ومشاكل الحصول على المياه والوصول إلى الأسواق. ولذلك فإن موناكو تأمل أن يسهم مؤتمر القمة العالمي القادم حول الأمن الغذائي، الذي سيعقد في روما في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، في ضمان تدريب وتمكين السكان، في إطار خط العمل المتبع منذ مؤتمر قمة مجموعة الثماني المنعقد في أكيبلا (إيطاليا). وتقوم حكومة الإمارة على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي، ولا سيما في أفريقيا، بتنفيذ برامج لمكافحة سوء التغذية يستفيد منها ١٥٠ ٠٠٠ طفل كل عام، ومشاريع للحد من ضعف النساء اللاتي في سن الإنجاب، مما أفضى إلى انخفاض معدل وفاة المواليد والرضع.

٣٨ - السيد ممدوحي (جمهورية إيران الإسلامية): أعرب عن أسفه لازدياد التمييز وأعمال الاعتداء التي تستهدف بعض الجماعات الإثنية والدينية، ولا سيما المسلمون، في دول الاتحاد الأوروبي، وأبدى قلقه مما يعمد إليه بعض السياسة الأوروبيين من تأجيج مخاوف الرأي العام من هذه الجماعات، ومن إفراط الشرطة في استعمال القوة، وهو ما ذكرته هيئات عديدة منشأة بمعاهدات في توصياتها النهائية. وشاطر اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة قلقها إزاء عدد النساء الأصليات الملونات المحتجزات في كندا ومعاملة المراهقات المحتجزات، وقال إن النساء الأصليات ما زلن يتعرضن للتمييز في هذا البلد الذي يعشن فيه في ظروف محزنة. ويضاف إلى ذلك أن كندا، في مكافحتها للإرهاب، لا تفني بالتزاماتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وتلاحظ جمهورية إيران الإسلامية أن لجنة القضاء على التمييز العنصري قلقه للغاية من التمييز الذي تعانيه الأقليات العنصرية والإثنية والقومية، وبخاصة أبناء أمريكا اللاتينية والأفارقة الأمريكيون، فقد خلقت "الحرب على الإرهاب" مناخا تفلت فيه قوات النظام من العقاب،

العاملين في الشرطة والجمارك، بحيث يصبح النظام أكثر إنسانية، مع الحفاظ على مقتضيات الأمن. ومن المناسب، علاوة على ذلك، توخي إدارة الهجرة من منظور أوسع، حتى يتسنى للمهاجرين وللمجتمعات المستقبلية الاستفادة منها. إن للمهاجرين وللسكان الأصليين حقا مشتركا في المعاملة الإنسانية، وعليهم واجب مشترك هو احترام قوانين البلد المضيف. ولا غنى عن وضع سياسات وإجراءات وقوانين تعكس معايير حقوق الإنسان، مع الحرص على تطبيقها بحسّ سليم. إن المنظمة الدولية للهجرة، حرصا منها على المضي قدما في بحث المسألة، تدعو جميع الوفود إلى الاشتراك في المؤتمر الذي تنظمه لهذه المسألة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ في نيويورك، بالتعاون مع مركز دراسات الهجرة، للمجتمع الدبلوماسي والمجتمع المدني والجامعات. وسيجري في هذا المؤتمر بحث الجوانب السياسية والقانونية للهجرة غير القانونية وأثر الأزمة الاقتصادية على هذه الظاهرة.

٤١ - السيد أونيمولا (نيجيريا): قال، مؤكدا على أهمية تعزيز حقوق الإنسان، وهو شرط مسبق للتنمية المستدامة، إن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الحق في التعليم والصحة والسكن، تعتبر في البلدان النامية أهم من الحقوق المدنية والسياسية. ولذلك تدعو نيجيريا هيئات الأمم المتحدة إلى عدم تفضيل هذه الحقوق بأكثر مما يجب. وقد أصبحت سيادة القانون المبدأ الأساسي للحكومة في نيجيريا، حتى ولو كان الكثير ما زال ينقصها نظرا إلى الظروف الديمغرافية والتاريخية للبلد. وفي عام ٢٠٠٩ أصبحت نيجيريا طرفا في العديد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، واعتمدت خطة عمل وطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وحقت تقدما في مكافحة الاتجار بفضله وكالتها الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من مسائل. وفي هذا الصدد ترحب نيجيريا بالتوصيات التي أوردتها المقرر

الإفراج عن السيد بينيت بكفالة. إن المعارضين، خلافا لبعض المزارع، يتمتعون بحرية الاجتماع والتعبير، قد أعربت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي عن ارتياحهما للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. إن زمبابوي تعاني بشكل خاص رفض البلدان الغربية لرفع الجزاءات التي تعد انتهاكا لحقوق شعب زمبابوي. وسردت المتكلمة سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الاتحاد الأوروبي ضد المهاجرين، وركزت على ما ارتكبه كندا وأستراليا ونيوزيلندا ضد الشعوب الأصلية. ودعت المتكلمة هذه البلدان إلى الاهتمام بانتهاكاتهما هي قبل أن تهاجم البلدان الأخرى، وقالت إن على كل بلد معاملة الآخرين معاملة متساوية، ورفضت أي شكل للاستعمار الجديد.

٤٠ - السيد دالو غليو (المنظمة الدولية للهجرة): قال إن الهجرة من عوامل تنمية المجتمعات الحديثة، وإن الأزمة المالية والاقتصادية قد زادت من ضعف المهاجرين، وعززت الصلة بين الهجرة غير القانونية وتهريب المهاجرين. إن منع الهجرة غير القانونية والعمل في الوقت ذاته على حماية حقوق المهاجرين غير القانونيين مهمة بالغة التعقيد في العالم المترابط القائم. وقد كررت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، في بيائها أمام اللجنة، ما طلبته من وضع حد لحبس المهاجرين غير القانونيين، وأعرب الأمين العام في تقريره (A/64/188) عن قلقه لوجود قوانين تحرم هؤلاء المهاجرين وأفراد أسرهم من بعض الحقوق الأساسية. وليس من السهل التوفيق بين الحقوق غير المنكورة لبلدان المقصد وعالمية حقوق الإنسان، التي لا تتوقف مطلقا على الوضع من حيث الإقامة. إن حبس المهاجرين غير القانونيين مسألة حساسة، ليس لأن هذا الحبس غير قانوني في ذاته، بل لأنه غالبا ما يتم على الرغم من قواعد القانون الدولي وباسم الأمن القومي. ولذلك يجب أن تسنّ الدول قوانين معدة جيدا، وأن تكفل تدريب

التحفظات التي أبدتها على بعض الأحكام. إن أوكرانيا تبذل قصارها لمكافحة آثار الشمولية ومنع عودتها، وتحدد لذلك التزامها بالتعاون مع جميع الدول الأعضاء لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعيد العالمي.

٤٤ - السيد ودرأوغو (بوركينا فاسو): قال إن الذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كانت فرصة لبلده لتقييم التزامه وتحديده، وإن مثول بوركينا فاسو أمام مجلس حقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل والتوصيات ذات الصلة التي قبلت في هذه المناسبة قد ساعدتها على إذكاء دينمية جديدة، فقد اعتمدت الجمعية الوطنية نصوصا جديدة. ولذلك تهنئ بوركينا فاسو مجلس حقوق الإنسان، وتعتبر آليات رصد حقوق الإنسان أداة فائقة الأهمية لتعزيز هذه الحقوق وحمايتها. وفي هذا الصدد قررت بوركينا فاسو أن تخصص الأسبوع الوطني للمواطنة، في عام ٢٠٠٩، للتفكير في دور آليات التقييم.

٤٥ - وحرصا من بوركينا فاسو على تقاسم خبرتها، فإنها تتمسك بضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني والسكان في تقييم وتنفيذ توصيات الهيئات المنشأة بمعاهدات ونتائج الاستعراض الدوري الشامل. ومن المهم علاوة على ذلك تحديد إطار مؤسسي معين لمتابعة التوصيات، وهذا ما فعلته بوركينا فاسو، إذ أنشأت اللجنة المشتركة بين الوزارات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. ومن المهم أن تتوافر للدول خبرات مؤكدة لضمان متابعة الاتفاقات الدولية، وتدعو بوركينا فاسو لذلك إلى التعاون التقني لتعزيز الكفاءات الوطنية في هذا الصدد.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠١.

الخاص في الفرع 'رابعاً' من تقريره. وفيما يتعلق بملاحظات المقرر الخاص بشأن العدالة الانتقالية، فإنه لا بد من ملاحظة أن الفظائع التي ارتكبتها لصوص بلا دين ولا خلق هي التي أدت إلى عمليات الإعدام دون محاكمة. وتبذل السلطات النيجيرية قصارها لمكافحة هذه الظاهرة، فتحرص المواطنين على عدم إقامة العدل بأنفسهم، وتزداد فعالية تدخل الشرطة. وستواصل نيجيريا مساندتها للمقرر الخاص في الاضطلاع بولايته، والعمل على تعزيز حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٤٢ - السيد تودر (أوكرانيا): أكد ضرورة زيادة تعزيز حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي، وشدد على أهمية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، وعلى ضرورة العمل بالتأكيد على ضمان تكامل هذا النظام مع نظام الهيئات المنشأة بمعاهدات. وتعزيز حقوق الإنسان يمر أيضا عبر مكافحة الفقر والحصول على الصحة والتعليم. وفي عام ٢٠٠٩ وقعت أوكرانيا البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولما كانت أوكرانيا تعارض عقوبة الإعدام بحزم، فإنها ترحب بالاتجاه العام إلى إلغائها، مع استمرار قلقها إزاء عدد عمليات تنفيذ هذه العقوبة التي ما زالت تجرى.

٤٣ - إن أوكرانيا مقتنعة بفعالية نظام الإجراءات الخاصة، وهو الصلة الضرورية بين الحكومات والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني، ولذلك ترى أنه لا بد لهذا النظام من أن يشمل مجمل البلدان والمجالات المواضيعية. ومن المؤكد أن ذلك يتطلب تقليل التداخل إلى أدنى حد، وإن كان يتعين أكثر من ذلك سد جميع الثغرات. إن المتابعة المتكاملة لمؤتمر فيينا تتطلب إنشاء تحالف عالمي لحقوق الإنسان يضم جميع الأطراف الفاعلة. وتحت أوكرانيا جميع الدول على التصديق على الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، وسحب